



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الحادية عشرة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم
الخميس ٧/شعبان/١٤١١ هجرية الموافق ٢١/٢/١٩٩١
ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ١١)

جدول الأعمال

الصفحة

٣

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي ابونوار.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين برجس الخليل.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد الدكتور سعيد التل.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلي شرف.

هكذا من لاجل

Handwritten signature or mark

٣ - تلاوة الكتب الواردة.

- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٥٣٥ المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩١ وكما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه / حول للجنة القانونية.
- ٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب ٥٩٣ المتضمن موافقة مجلس النواب على القانون المؤقت ٨٨/٣١ قانون معدل لقانون الاستملاك كما ورد من الحكومة مع تعديل / حول للجنة القانونية.
- ٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب ٥٩٤ المتضمن موافقة مجلس النواب على القانون المؤقت ٨٨/٣٣ قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف كما ورد من الحكومة / حول للجنة القانونية.
- ٤ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب ٦٣١ المتضمن موافقة مجلس النواب على القانون المؤقت ٨٨/٣٢ المعدل لقانون محكمة امانة العاصمة كما ورد من الحكومة / حول للجنة القانونية.
- ٥ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب المتضمن موافقة مجلس النواب على القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون العمل. كما ورد من الحكومة / حول للجنة القانونية.

٤ - قرارات اللجان:

- ١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) حول القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ قانون الحملات المحورية للمركبات.
 - ٢ - قرار اللجنة المالية رقم ٤ حول اتفاقية قرض بين الحكومة الأردنية والجمهورية الفرنسية. / ووفق عليه كما ورد من الحكومة ويرسل للحكومة.
 - ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- «لم تعين»

١٨

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٧/شعبان/١٤١١ هجري، الواقع في ١٩٩١/٢/٢١ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الحادية عشرة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

وتغيب معذرة من الاعضاء السادة:

١ - طلب معذرة من معالي العين الدكتور سميد النل.

ب - طلب معذرة من معالي العين السيدة ليل شرف.

ج - طلب معذرة من سعادة السيد طارق علام الدين.

د - طلب معذرة من سعادة العين برجس الحديد.

هـ - طلب معذرة من سعادة السيد علي ابو نوار.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضر يدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الاعلام.

٣ - معالي السيد باسل جرادنه: وزير المالية.

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٩٩١/٢/٢١ م ٣

٤ - سماحة الشيخ عبدالباقي جو: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٥ - معالي السيد المهندس داود خلف: وزير السياحة والآثار.

٦ - معالي السيد الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة والشباب.

٧ - معالي الدكتور ماجد خليفة: وزير العدل.

٨ - سماحة الدكتور الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

افتتاح الجلسة



دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، انصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس، جدول الاعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

هكذا تمت الاصل

الكريم على اعفاء الأمين العام من تلاوة المحضر؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - الأجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي أبو نوار.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور سعيد التل.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليل شرف.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين برجس الحديدي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على معذرة السادة الأعضاء؟
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٥٣٥ تاريخ ١٩٩١/١/١٠،

المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على أن يجال الى اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما احيل الى اللجنة القانونية كما ورد من مجلس النواب).

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٣/٥٣٥

التاريخ ١٩٩١/٢/١٠

الموافق ١٤١١/٧/٢٦

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة

والعشرين من الدورة العادية الثانية لمجلس

النواب الحادي عشر المنقذة بتاريخ

١٩٩١/٢/٦ الموافقة على مشروع قانون

الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من

الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

ابحث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع

القانون المذكور، رجاء عرضه على مجلسكم

الكريم واجراء مقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عربيات

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون الجرائم الاقتصادية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩١) ويعمل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - تشمل كلمة موظف لاغراض هذا القانون كل موظف او مستخدم او عامل معين من المرجع المختص بذلك في اي جهة من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة. كما تشمل رؤساء واعضاء مجالس الجهات الواردة في البنود ٦-٣ من الفقرة ب من هذه المادة.

ب - وتشمل عبارة الاموال العامة لاغراض هذا القانون كل مال يكون علوكا او خاضعا لادارة اي جهة من الجهات التالية او لاشرفائها:-

١ - الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.

٢ - مجلس الاعيان والنواب.

٣ - البلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة.

٤ - النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي.

٥ - البنوك والشركات المساهمة العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

٦ - اي جهة ينص القانون على اعتبار اموالها من الاموال العامة.

المادة ٣ - تشمل الجريمة الاقتصادية الجرائم التي تسري عليها احكام هذا القانون او التي تعتبر كذلك وفقا لاحكام هذا القانون او اي قانون آخر، وتتعلق بالاموال العامة، وتلحق الضرر بالمرکز الاقتصادي للبلاد، او بالثقة العامة بالاقتصاد الوطني او العملة الوطنية او الاسهم او السندات او الاوراق المالية المتداولة.

المادة ٤ - تسري احكام هذا القانون على الجنايات والجنيح المنصوص عليها في قانون العقوبات كما هو مبين ادناه، وفي اي قانون آخر اذا كانت متعلقة بالاموال العامة، وتنطبق على الوصف المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون:-

أ - جرائم المتهمدين خلافا لاحكام المادتين (١٣٣، ١٣٤).

ب - جرائم النبل من مكانة الدول المالية خلافا لاحكام المادتين (١٥٢، ١٥٣).

ج - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة واسامة استعمال السلطة) خلافا لاحكام المواد (١٦٩-١٧٧، ١٨٢، ١٨٣).

د - الجرائم المتصلة بالثقة العامة (تزيف النقود والمسكوكات والظوايح) خلافا لاحكام المواد (٢٣٩-٢٥٩).

هذا هو النص

- هـ - الجرائم التي تشكل خطرا شاملا (الحريق وطرق النقل والواصلات والغش) خلافا لاحكام المواد (٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٢، ٣٨١).
 و - جرائم السرقة والاحتيال واساءة الائتمان خلافا لاحكام المواد (٤٢٢، ٤١٧، ٤٠٧، ٣٩٩).
 ز - جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والافلاس خلافا لاحكام المواد (٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠).
 ح - جرائم تخريب انشاءات المياه العمومية خلافا لاحكام المادة (٤٥٦).

المادة ٥ - تسري احكام هذا القانون على الجرائم المشمولة به ولو كان وقوعها سابقا لتاريخ نفاذه.

المادة ٦ - يتناول العقاب الشروع في ارتكاب الجنح التي تسري عليها احكام هذا القانون.
 المادة ٧ - لا يجوز الاخذ بالاسباب المخففة التقديرية او تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة او العقوبة الجنحية الى عقوبة المخالفة.

المادة ٨ - اذا ارتكبت اي هيئة معنوية جرما خلافا لاحكام هذا القانون وثبت ان ذلك الجرم قد ارتكب بموافقة او تواطؤ اي مدير او موظف في تلك الهيئة او بسبب اهماله فيعتبر كل من المدير او الموظف والهيئة المعنوية انه ارتكب جرما ويعاقب كل منهما على ذلك الجرم.

المادة ٩ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تنظر محكمة البداية في الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وفقا للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية.

المادة ١٠ -

- أ - تباشر النيابة العامة والنيابة العدلية اجراءات التحقيق التي يتوجب عليها القيام بها على وجه الاستعجال وذلك تحت طائلة المسؤولية عند اي تأخير او تباطؤ لا مبرر له.
 ب - على المدعي العام ان يصدر قرار الظن في اي قضية خلال مدة سبعة ايام من تاريخ اقبال التحقيق فيها، وان يودعها لدى المحكمة او النائب العام حسب مقتضى الحال خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اصدار قرار الظن.
 ج - يصدر النائب العام قرار الاتهام في القضية ويعيدها الى المدعي العام خلال مدة سبعة ايام من تاريخ ايداعها لديه، وعلى المدعي العام احالتها الى المحكمة بلائحة الاتهام خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اعدادتها اليه.

المادة ١١ -

- أ - تباشر المحكمة النظر في القضية خلال مدة عشرة ايام من تاريخ ورودها اليها، ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من ثلاثة ايام الا عند الضرورة ويجوز ان تعقد جلساتها خارج اوقات الدوام الرسمي.
 ب - تصدر المحكمة قرارها في القضية خلال مدة ثلاثة اسابيع من تاريخ ختام المحاكمة فيها ولها تأجيل اصدار القرار لمرة واحدة فقط ولمدة لا تزيد على عشرة ايام.
 المادة ١٢ - اذا تبين لاي مدعي عام او اي محكمة في اي دور من ادوار التحقيق او المحاكمة في اي قضية ان هناك ما يكفي من الأدلة لاعتبارها من الجرائم الاقتصادية تحيلها الى الجهة المختصة لاجراء التحقيق والمحاكمة فيها على هذا الاساس وفقا لاحكام هذا القانون.
 المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون.
 امين عام مجلس الامة
 صالح الزعبي
 رئيس مجلس النواب
 د. عبداللطيف حريبات

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الجرائم الاقتصادية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

- أ - تشمل كلمة موظف لاغراض هذا القانون كل موظف او مستخدم او عامل معين من المرجع المختص بذلك في اي جهة من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.
 ب - وتشمل عبارة الاموال العامة لاغراض هذا القانون كل مال يكون مملوكا او خاضعا لادارة اي جهة من الجهات التالية او لاشرافها:-

- ١ - الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.
- ٢ - مجلس الاعيان والنواب.
- ٣ - البلديات والمجالس القروية.
- ٤ - النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي.
- ٥ - البنوك والشركات المساهمة العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
- ٦ - اي جهة ينص القانون على اعتبار اموالها من الاموال العامة.

هذا هو النص

المادة ٣ - تشمل الجريمة الاقتصادية الجرائم التي تسري عليها احكام هذا القانون او التي تعتبر كذلك وفقا لاحكام هذا القانون او اي قانون آخر، وتعلق بالاموال العامة، وتلحق الضرر بالمرکز الاقتصادي للبلاد، او بالثقة العامة بالاقتصاد الوطني او بالعملة الوطنية او الاسهم او السندات او الاوراق المالية المتداولة.

المادة ٤ - تسري احكام هذا القانون على الجنائيات والجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات كما هو مبين ادناه، وفي اي قانون آخر اذا كانت متعلقة بالاموال العامة، وتطبق على الوصف المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون:-

- أ - جرائم التمهدين خلافا لاحكام المادتين (١٣٣، ١٣٤).
 - ب - جرائم النيل من مكانة الدولة المالية خلافا لاحكام المادتين (١٥٣، ١٥٢).
 - ج - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة واساءة استعمال السلطة) خلافا لاحكام المواد (١٦٩، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٣).
 - د - الجرائم المتعلقة بالثقة العامة (تزيف النقود والمسكوكات والطوابع) خلافا لاحكام المواد (٢٣٩-٢٥٩).
 - هـ - الجرائم التي تشكل خطرا شاملا (الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش) خلافا لاحكام المواد (٣٦٨-٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨).
 - و - جرائم السرقة والاحتيال واساءة الائتمان خلافا لاحكام المواد (٣٩٩-٤٠٧، ٤١٧، ٤٢٢).
 - ز - جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والافلاس خلافا لاحكام المواد (٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠).
 - ح - جرائم تخريب انشاءات المياه العمومية خلافا لاحكام المادة (٤٥٦).
- المادة ٥ - تسري احكام هذا القانون على الجرائم المشمولة به ولو كان وقوعها سابقا لتاريخ نفاذه.

المادة ٦ - يتناول العقاب الشروع في ارتكاب الجنح التي تسري عليها احكام هذا القانون.

المادة ٧ - لا يجوز الاخذ بالاسباب المخففة التقديرية او تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة او العقوبة الجنحية الى عقوبة المخالفة.

المادة ٨ - اذا ارتكبت اي هيئة معنوية جرما لاحكام هذا القانون وثبت ان ذلك الجرم قد ارتكب بموافقة او تواطؤ اي مدير او موظف في تلك الهيئة او بسبب اهماله فيعتبر كل من المدير او الموظف والهيئة المعنوية انه ارتكب جرما ويعاقب كل منهما على ذلك الجرم.

المادة ٩ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تنظر محكمة البداية في الجرائم التي

ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وفقا للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية.

المادة ١٠ -

أ - تباشر النيابة العامة والمضابطة العدلية اجراءات التحقيق التي يتوجب عليها القيام بها على وجه الاستعجال وذلك تحت طائلة المسؤولية عند اي تأخير او تباطؤ لا مبرر له.

ب - على المدعي العام ان يصدر قرار الظن في اي قضية خلال مدة سبعة ايام من تاريخ اقفال التحقيق فيها، وان يودعها لدى المحكمة او النائب العام حسب مقتضى الحال خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اصدار قرار الظن.

ج - يصدر النائب العام قرار الايام في القضية ويعيدها الى المدعي العام خلال مدة سبعة ايام من تاريخ ايداعها لديه، وعلى المدعي العام احوالها الى المحكمة لاثلة الايام خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اعادتها اليه.

المادة ١١ -

أ - تباشر المحكمة النظر في القضية خلال مدة عشرة ايام من تاريخ ورودها اليها، ولا يجوز تأجيل المحاكمة لاكثر من ثلاثة ايام الا عند الضرورة، ويجوز ان تعقد جلساتها خارج اوقات الدوام الرسمي.

ب - تصدر المحكمة قرارها في القضية خلال مدة ثلاثة اسابيع من تاريخ ختام المحاكمة فيها ولها تأجيل اصدار القرار مرة واحدة فقط ولدة لا تزيد على عشرة ايام.

المادة ١٢ - اذا تبين لاي مدعي عام او اي محكمة في اي دور من ادوار التحقيق او المحاكمة في اي قضية ان هناك ما يكفي من الادلة لاعتبارها من الجرائم الاقتصادية تحليها الى الجهة المختصة لاجراء التحقيق والمحاكمة فيها على هذا الاساس وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة ١٣ - يجوز للنيابة العامة احوالة اي قضية ترى انها من الجرائم الاقتصادية وتسري عليها احكام هذا القانون الى محكمة امن الدولة اذا تبين انها ذات اهمية عامة او مما يشغل الرأي العام او لها مساس بالامن الاقتصادي.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ١٩٩٠/٥/١٦.

السيد الامين العام:

ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٩٣) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٤، المتضمن

موافقة مجلس النواب على:
القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون الاستملاك، كما ورد

هذا هو الذي



من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
على ان يجال الى اللجنة القانونية .
الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون كما احيل الى
اللجنة القانونية وكما ورد من مجلس النواب).

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع
القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد
مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه
بالنص التالي :-

هـ - على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر يقدر التعويض عن اي اضرار نجمت
عن الاعمال التي قام بها المستملك قبل الاستملاك او بعده . ولحققت باي عقار او بما هو
موجود او ثابت فيه خارج نطاق المساحة المستملكة او المراد استملاكها بقرار من مجلس
الوزراء بناء على تنسيب ترفعه اليه لجنة مؤلفة من مدير عام دائرة الاراضي والمساحة رئيساً
وعضوية كل من امين عام وزارة المالية وامين عام ديوان المحاسبة على ان تستأنس اللجنة في
تقديرها للتعويض برأي لجنة فرعية تؤلف في كل محافظة من مدير الاشغال العامة ومدير
التسجيل ومدير الزراعة ومندوب عن ديوان المحاسبة فيها .
وللمتضرر او المستملك ان يقدم طلباً الى المحكمة لتقدير التعويض العادل في كل
الاحوال .

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د . عبداللطيف عريبات

وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة .

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع
القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد
مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه
بالنص التالي :-

هـ - على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر يقدر التعويض عن اي اضرار نجمت
عن الاعمال التي قام بها المستملك قبل الاستملاك او بعده . ولحققت باي عقار او بما هو
موجود او ثابت فيه خارج نطاق المساحة المستملكة او المراد استملاكها بقرار من مجلس
الوزراء بناء على تنسيب ترفعه اليه لجنة مؤلفة من مدير عام دائرة الاراضي والمساحة رئيساً
وعضوية كل من امين عام وزارة المالية وامين عام ديوان المحاسبة على ان تستأنس اللجنة في
تقديرها للتعويض برأي لجنة فرعية تؤلف في كل محافظة من مدير الاشغال العامة ومدير
التسجيل ومدير الزراعة ومندوب عن ديوان المحاسبة فيها .
وللمتضرر او المستملك في حالة عدم قبوله التقدير ان يقدم طلباً الى المحكمة لتقدير
التعويض العادل .

١٩٨٨/١٠/١١

السيد الامين العام:
جـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٥٩٤) تاريخ ١٩٩١/٢/١٤ ، المتضمن
موافقة مجلس النواب على :
- القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق
والماتت كما ورد من الحكومة .
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم : م/٢٣/٥٩٤
التاريخ : ١٤١١/٧/٣٠ هـ
الموافق : ١٩٩١/٢/١٤ م

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٢/١٠ الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٨، قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف كما ورد من الحكومة.

أبعت لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المتقضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

اصوات، قانونية للقانونين.

دولة رئيس المجلس: اذاً، هل يوافق المجلس على احواله الى اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما احيل للجنة

القانونية وكما ورد من مجلس النواب دون تعديل).

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى عبارة (قائم المقام) الواردة في المواد (٣) و(٤) و(٥) و(٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (مدير القضاء).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٥)

اذا عرف الفاعل نتيجة التحقيق الذي يجريه المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او اي شخص مفوض من قبل اي منهم فيعاقب الفاعل بمقتضى احكام المواد (٣٧٤) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

المادة ٤ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (جناية الضرائب) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (تحصيل الاموال الاميرية).

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

- ١ - عدلت المادة (٥) لكي تتطابق مع احكام قانون العقوبات المعمول به اذا زالت تلك المادة تحيل الملاحقة وتوقيع العقوبة على (قانون الجزاء) الملغى بموجب قانون العقوبات.
- ٢ - اما التعديلات الاخرى فقد وضعت في القانون لكي تتناسب التسميات الواردة فيه مع التسميات المعمدة في الوقت الحاضر لبعض الوظائف والقوانين المعمول بها، لا سيما وان قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف معمول به منذ عام ١٩٣٦.

وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة.

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى عبارة (قائم المقام) الواردة في المواد (٣) و(٤) و(٥) و(٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (مدير القضاء).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٥

اذا عرف الفاعل نتيجة التحقيق الذي يجريه المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او اي شخص مفوض من قبل اي منهم فيعاقب الفاعل بمقتضى احكام المواد (٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

المادة ٤ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (جناية الضرائب) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (تحصيل الاموال الاميرية).

١٩٨٨/١٠/١١

هذه هي الاصل

السيد الأمين العام:
د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٦٣١) تاريخ ١٩٩١/٢/١٦، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة كما ورد من الحكومة.
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم: م ٦٣١/٢٣/٢٣
التاريخ: ١٤١١/٨/٢
الموافق: ١٩٩١/٢/١٦ م
دولة رئيس مجلس الاعيان
قرر مجلس النواب في جلسته الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ

١٣/٢/١٩٩١، الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨، قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة كما ورد من الحكومة.
أبعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم، لاجراء المقتضى.
واقبلوا فائق الاحترام.
رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف هريبات
واصوات قانونية.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على ان يحال للجنة القانونية.
الجميع: موافقون.
(وهذا هو نص القانون كما احيل الى اللجنة القانونية وكما ورد من مجلس النواب دون تعديل).

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة لسنة ١٩٩٨٨ ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٦) من القانون الاصيل بالغاء البنود من (أ - ط) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالبنود التالية:-
أ - قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
ب - قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
ج - قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
د - قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
هـ - قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥.
و - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم (٧) لسنة ١٩٧٧.
ز - قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢.

ج - قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
د - قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
هـ - قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥.
و - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم (٧) لسنة ١٩٧٧.
ز - قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢.
ح - المخالفات المنصوص عليها في الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المتعلقة بالمكافأة الصحية ومكافحة الملاريا والباغة المتجولين.
ط - المخالفات المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر وفي الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المتعلقة بمكافحة امراض الحيوانات وذبحها وسلخها والحجر البيطري.
امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف هريبات

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة).

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة لسنة ١٩٨٨ ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٦) من القانون الاصيل بالغاء البنود من (أ - ط) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالبنود التالية:-
أ - قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
ب - قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
ج - قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
د - قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
هـ - قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥.
و - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم (٧) لسنة ١٩٧٧.
ز - قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢.

مكتبة

ح - المخالفات المنصوص عليها في الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المتعلقة بالمكافأة الصحية ومكافحة المماريا والباعة المتجولين.

ط - المخالفات المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر وفي الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المتعلقة بمكافحة امراض الحيوانات وذبحها وسلخها والحجر البيطري.

١٩٨٨/١٠/١١

السيد الامين العام:

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٦٥٦) تاريخ ١٩٩١/٢/١٨، المتضمن

موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون العمل كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/٦٥٦

التاريخ ١٩٩١/٢/١٨

الموافق ١٤١١/٨/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المتعقد بتاريخ

١٩٩١/٢/١٣ الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨، قانون معدل لقانون العمل كما ورد من الحكومة.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم، لاجراء مقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

«اصوات قانونية للجنة القانونية».

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما احيل الى اللجنة القانونية وكما ورد من مجلس النواب دون اي تعديل).

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٨)، ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (د) من المادة (١٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها:-

«ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الادنى في اية حالة من الحالات اولاى سبب من الاسباب المختلفة التقديرية المنصوص عليها في اي قانون او تشريع آخر».

المادة ٣ - تعدل الفقرة (٧) من المادة (١٣) من القانون الاصيل على النحو التالي:-

اولا: بالغاء نص البند (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص على النحو التالي:-

ب - تستوفي الوزارة من العامل الوافد الى المملكة الرسم السنوي التالي مقابل منحه تصريح العمل او تجديدة ويعتبر هذا الرسم ايرادا للخزينة:-

١ - مائة دينار من العامل العربي الذي يعمل في غير الزراعة.

٢ - عشرة دنائير من العامل العربي الذي يعمل في الزراعة.

٣ - ثلاثمائة دينار من العامل غير العربي الذي يعمل في غير الزراعة والتمريض.

٤ - ٥٠ دينار من العامل غير العربي الذي يعمل في الزراعة والتمريض.

ثانيا: باضافة العبارة التالية الى آخر البند (ج) منها:-

ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الادنى في اية حالة من الحالات اولاى سبب من الاسباب المختلفة التقديرية المنصوص عليها في اي قانون او تشريع آخر.

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

مجلس الاعيان

السيد الامين العام:

٤ - قرارات اللجان:

اولا: اللجنة القانونية:

١ - استكمال البند (ثانيا) من قرار اللجنة رقم (٥) تاريخ ١٩٩١/١/٢٦ المتضمن الموافقة على:

- القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ قانون الحمولات المحورية للمركبات، كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة القانونية الأستاذ نجيب الرشيدان.



السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم هذا القرار رقم ٥ سبق وأن تلونه في المجلس في الجلسة السابقة ووصلنا الى البند الثانية منه، ولذلك البحث يتعلق اليوم في البند الثاني.

مجلس الاعيان

الدورة العادية (٧)

مجلس الامه / ١١

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٩٩١/١/٢٦، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيدان وأصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء السادة:-

احمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، الدكتور اسحق الفرحان، محمد عودة القرعان، طارق علاء الدين، أمين شقير، حسي عايش.

كما حضر الاجتماع الاعضاء معالي السيدة ليل شرف سعادة السيد نذير رشيد، سعادة السيد احمد السعد العدوان كما حضر ايضا سماحة الشيخ عبد الباقي جو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

ونظرت اللجنة في:-

اولا: مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسة واعطاء القرار اللازم بشأنه.

بعد المناقشة والمداوله في مشروع القانون وجعلت اللجنة القانون موافقا لاحكام المادة (٧) من الدستور التي تنص على ان دين الدولة الاسلام وان هذا القانون مستقى من الشريعة الاسلامية السمحاء. ولذا قررت اللجنة الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها.

ثانيا: كما نظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩، قانون الحمولات المحورية للمركبات وفي مذكرة مجلس النواب المرفقة بقراره المتضمن رفض هذا القانون كليا وبعد المناقشة والمداوله في القانون والمذكرة قررت اللجنة ما يلي:-

- تأييد قرار مجلس النواب برفض هذا القانون مؤكدة رفضها ايضا للأسباب التالية:-

بما ان هذا القانون قد نص على حرمان الاشخاص من مراجعة المحاكم للمطالبة بأي

حق يدعونه خلافا للمبادئ الدستورية الديمقراطية ولبادئ العدالة.

وبما ان زيادة الحمولة المحورية للمركبات يؤدي الى الاضرار بالطرق العامة وبالتالي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني. لذا فان القانون جدير بالرفض.

وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على رفض هذا القانون وتأييد قرارها هذا.

امين عام مجلس الامه
صالح الزعبي

اللجنة القانونية

مجلس الاعيان

[Handwritten signature]

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	اللائحة التي وردت في القانون المؤقت
الموافقة على قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب رفض هذا القانون بكامله.	<p>اللائحة (١) يسمى هذا القانون (قانون المصروفات الحكومية للمركبات لسنة ١٩٨٨٩) ويعمل به من تاريخ ١٩٨٨/١/١.</p> <p>اللائحة (٢) على الرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من وزير الداخلية ووزير الاعمال العامة والاسكان ووزير العدل والاصحاح ان يوزع هذه الموزنة في حالات ذات طبيعة استثنائية خاصة بالمركبات الحكومية المخصصة للمركبات بموجب التشريعات المعمول بها وذلك مقابل قوائم تعريفية يحددها بقرار يصدره هذه اللجنة ووفقا للشروط التي يراها مناسبة للمصلحة العامة.</p> <p>اللائحة (٣) تعتبر المبالغ التي فرضت على الزبائنة في المصروفات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠ أو التي فرضت أو استوفيت للسبب نفسه قبل ذلك التاريخ قاتونية وصحيحة من جميع النواحي باستجوابها قوائم تعريفية تحققت للجنة العامة بموجب هذا القانون، ولا تسمح أي دعوى لدى أي محكمة سواء كانت للمطالبة باسترداد ما دفع منها أو بغير المطالبة بها أو كانت حول قانونية المطالبة بها أو دفعها، وزود أي دعوى اقيمت بذلك على العمل بهذا القانون وذلك في أي مرحلة وصلت إليها أمام المحكمة.</p>

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	اللائحة التي وردت في القانون المؤقت
الموافقة على قرار مجلس النواب		<p>اللائحة (٤) يتوجب على أي شخص طبيعي أو معنوي ان يسلم بأي هيئة قبل العمل بهذا القانون او ينفذ من شخص آخر أو من أي جهة أخرى أي مبلغ من الغرامات التعريفية الموضوعة عليها في اللاحة (٢) من هذا القانون أو استحق عليه قبل ذلك التاريخ أو يمكن قد سلمه عند العمل بهذا القانون ان يوزع على اللجنة العامة أو يدفعها بما حسب مقتضى الحال، باستجوابها هذا، وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ العمل بهذا القانون، وبكل من وزير الداخلية ووزير العدل والاصحاح اجراء الاتفاق مع أي شخص على الطريقة التي تمكنه من رد دفع المبلغ الترتيب بتمتع من تلك المبالغ وبالشروط التي يراها مناسبة.</p> <p>اللائحة (٥) تعتبر المبالغ التي يقع دفعها أو يحكم بها بتعويض هذا القانون أو بموجب أي قرار يصدره القضاء من الاموال العمومية وتم خصمها وفقا للاحكام وقدره لتسليم الاموال العمومية.</p> <p>اللائحة (٦) رفض الوزراء والوزراء مكنة بتعويض احكام هذا القانون.</p>

١٠٥٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس: اذاً امامنا الآن هذا القانون ونريد من له ملاحظات أو رأي أو معارضة ليتفضل استاذ حمد الفرعان.

السيد حمد الفرعان: يا سيدي القانون مماثل لكل القوانين الصادرة في الدول المتحضرة وكل دولة تراعي ظروفها الخاصة، أوضاع الأردن الخاصة تجعل العبارة الأخيرة من قرار اللجنة القانونية ناقصة، بما أن زيادة الحمولة المحورية للمركبات يؤدي الى الاضرار بالطرق العامة وبالتالي الى الاضرار للاقتصاد الوطني هذا صحيح لكن ناقص ربما أن عدم زيادة الحمولة المحورية للمركبات يؤدي للاضرار بتكاليف النقل وبالتالي الاضرار بالاقتصاد الوطني نحن لدينا مشكلة ذات شعبتين، الطرق مهمة وتكاليف انتاج الصادرات الأردنية مهمة أهم الصادرات الأردنية يمثل النقل جزء رئيسي من كلفتها هي الفوسفات ٥٥ طن إلى ٦ طن والبوتاس والاسمدة اذا فرضت الحمولة المحورية المقيدة صناعياً منضطر حسابياً الى ضغط عدد السيارات الحاملة تقريباً أعتقد ان لا تسرع برفض هذا القانون. لنميز بين النقل الاساسي الأردني للصادرات وبين النقل التجاري العادي الترانزيت الثاني أنا اعترض على تطبيق الحمولات المحورية عليه الأول يجب أن تكون الحكومة مرنة بالسماح ورفض بعض الغرامات وخاصة بين الحسا والمقبة أو البحر الميت والمقبة لأنها طريق قصيرة. وما أقوله لا يفيد أي جهة معينة إنما يفيد القدرة على التصدير أرجو أن لا يتسرع المجلس وإن يعطي مهلة الى الحكومة فترة ثانية تجاوب على السؤال التالي. ما

هي مبرراتها التي ما زالت قائمة لابقاء المرونة الموجودة في القانون؟ عندها نتوقف عن رد هذا القانون شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.



دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس الواقع هذا القانون اذا سمح لي معالي العيون المحترم ليس هو المقصود بما شرحه، كان مجلس الوزراء قد فرض غرامات على الحمولات المحورية بقراره منه وجد بعد ذلك أن قراره غير قانوني لا يستند الى قانون معنى ذلك ان الغرامة يجب ان ينص عليها أصلاً في القانون وليست بقرار مجلس الوزراء فأراد أن يصحح القرار الخاطيء بسن قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ ففي الواقع هذا قانون مؤقت الغرامات التي فرضت بموجب القانون المؤقت مضي حائلها والآن كما شرح سعادة المقرر أن رد القانون يغطي ناحية غير قانونية أما موضوع الحمولات التي أوردته الاستاذ حمد الصحيح في قانون آخر على

المحولات.... الخ وتحت المعالجة الآن من قبل الحكومة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس.

يبدو ان ضباباً يحجب الرؤية قد غطى موضوع القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٨٩، نتيجة الاسم الذي اعطيه له، وهو قانون المحولات المحورية للمركبات، فبينما ركزت اللجنة القانونية في مجلس النواب في تقرير رفضه على الصلاحية التي اعطيت لمجلس الوزراء لزيادة الحمولة المحورية مقابل غرامات تعويضية، وعلى منع القانون للتقاضي بشأن الآثار المترتبة على قرار مجلس الوزراء بذلك، وعلى صدور القانون بأثر رجعي، ركزت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان في تقرير رفضه على حرمانه الاشخاص من مراجعة المحاكم وعلى

الاضرار التي تلحق بالطرق العامة والاقتصاد الوطني نتيجة زيادة الحمولة.

ولقد ظن اصحاب الشاحنات والشركات الصناعية المساهمة الكبرى كالفوسفات والاسمنت ان رفض هذا القانون هو الذي تسبب في تخفيض الحمولات المحورية للشاحنات، وألحق اضراراً كبيرة بهم بما دعاهم للاتصال بالنواب والضغط عليهم لقبوله اثناء دراسته.

والحقيقة كما تكشف لي، ان هذا القانون وضع أصلاً لمعالجة حالة فردية او قلة مشكلة الحكومة مع احد متعهدي النقل وفشلها في تحصيل الغرامات المترتبة عليه نتيجة المحولات الزائدة التي لم تستوفها منه أولاً بأول، لأنها لم تقص في حيزه قانونياً يسمح لها بذلك حسب المادة (١١١) من الدستور وإنما اعتمدت على تعليمات. وهكذا خسرت القضية معه فلجأت الى هذا القانون متأخرة لتحصيل مستحقاتها اي انها جاءت بالمعيار ليس عند الغاية كما يقولون وإنما بعدها... فكان لا بد ان يكون بالشكل الذي جاء عليه، مما جعل مجلس النواب يرفضه وكان على حق في ذلك.

المحولات المحورية موضوع القانون ينظمها نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المعروف بنظام الاعداد القصوى والاوزان الاجمالية وقوة المحركات الصادر بموجب قانون السير رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣، وهو النظام الذي شكى منه الناقلون واصحاب النقل فيأخر تطبيقه كثيراً عن تاريخ بدء العمل به ولا بدأت الحكومة بتطبيقه حرقاً أحتجوا على ذلك ثم اضربوا عن النقل في

هكذا حجب الوصول

مجموعة المركبات الأكثر من ثلاثة عشر طناً وان لا يزيد الارتفاع الاجمالي عن اربعة امتار وعشرين مستمراً (٢٠.٤م) يكبد البلاد خسائر هائلة كما يلي:

١ - كان كل من شركة الفوسفات والاسمنت يعني، قبل تخفيض الحمولات المحورية، من قلة الشاحنات المتاحة لنقل انتاجها الى العقبة، ف جاءت العودة الى نظام ٨٣/٣٦ ليضاعف حاجتها الى الشاحنات لنقل نفس الكميات، لان النسبة الاجمالية لتخفيض الحمولة بموجب نظام ٨٣/٣٦ تبلغ حوالي ٥٠٪ وتبطل الى ٧٦٪ في حالة الشاحنة ونصف المظفور بثلاثة محاور مثلاً. (انظر الجدول المرفق).

٢ - يؤدي التخفيض الى غياب الحوافز عند القطاع الخاص للاستثمار في قطاع النقل، وحتى لو توفرت الحوافز والعمولات الصعبة اللازمة وهي بمئات الملايين من الدولارات فإن توفير العدد الاضافي من الشاحنات يحتاج الى خمس سنوات على الاقل.

٣ - يستهلك قطاع النقل حوالي ٤٠٪ من الطاقة في المملكة، معظمها من نصيب الشاحنات، ولكن تخفيض الحمولات المحورية سيفضاع من هذا الاستهلاك بسبب الحاجة الى عدد مضاعف من الشاحنات.

٤ - لا يوجد في الشركات الصناعية كالفوسفات والاسمنت وغيرها، كما لا يوجد في ميناء العقبة ايضاً، اجهزة متالة تشعرب هذا العدد المضاعف من الشاحنات.

١٣/٤/١٩٨٥ ولما كانت الحاجة الى النقل شديدة آنذاك وبخاصة الى العراق والمنافسة لصالح الشاحنات غير الاردنية من حيث رخص اجور النقل عليها بعد ان رفض العراق نقل شاحنات اقل وزناً بأجور اعل فيها هو متاح له النقل بأجور اقل أصدر مجلس الوزراء في ٢٠/٤/١٩٨٥ قراره رقم ٩٠ الذي زاد الحمولات بنسبة اجمالية وصلت الى اكثر من ٥٠٪ وبعض الشاحنات ٧٧٪ وبعد ان اتخذ مجلس الوزراء قراره ذلك تبين انه لا يوجد سند قانوني للقرار فأرغم الى لجنة الامن الاقتصادي بإصدار قرار يغطي الموضوع فأصدرت قرارها رقم ٤ لسنة ١٩٨٨، الذي جدد نظام ٨٣/٣٦ وجعل الحمولات المحورية كما جاءت في قرار مجلس الوزراء المذكور سابقاً. (انظر الجدول المرفق)، وعلى ان تطبق الحمولات المقررة في النظام رقم ٨٣/٣٦ اعتباراً من ١/١/١٩٩١.

وهكذا يتبين اذن ان هدف الحكومة من القانون هو استعادة مستحقات الخزينة من احد المتهمدين، وهي بالملايين، فيها كان رفض مجلس النواب واللجنة القانونية في مجلس الاعيان له لاسباب اخرى وان كان قبوله يعطي الحكومة الصلاحية بموجب المادة (٢) فيه لزيادة الحمولات المحورية مقابل غرامات تمويلية، ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها والروء عنها ان العودة الى نظام ٨٣/٣٦ ذي الحمولات المحورية المخفضة مقيدة بالسقف المقرر في المادة ٢٠ من قانون السير رقم ١٣/١٩٨٣ التي تنص على عدم السماح وبأي حالة من الحالات بتحميل المحور الاكثر غنياً في المركبة او في

٥ - العمل بالحمولات المحورية المخفضة يقضي على القدرة التنافسية في الاسواق العالمية لكل من شركتي الفوسفات والاسمنت بوجه خاص، بل انه يجعل الجدوى الاقتصادية للتصدير موضوع شك، كما يهدد الصناعتين بالتوقف، وكما نعلم يبلغ وزن الصادرات الاردنية حوالي عشر اضعاف وزن الواردات الاردنية.

٦ - هناك بدائل عديدة لحل المشكلة منها:

١ - الاستثمار في طريق التصدير. وبخاصة طريق التصدير الى العقبة. ويدعي بعض المختصين ان اضافة رصيف اسفلتية لهذا الطريق بسماكة عشرة سنتيمترات وبكلفة قد لا تزيد عن ستة ملايين دينار تكفي لحماية الطريق لمدة عشر سنوات، يمكن توفيرها من رسوم متدنية قد لا تصل الى ١٠٠.٥٠ فلساً على العن الزائد من الحمولة (من دهنه وقليله)، بينما تقدر الكلفة الاضافية التي ستحملها الشاحنات اذا استمر تطبيق النظام المشار اليه باحد عشر مليون دينار سنوياً. فما بالك بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل؟

ب - او تطبيق التخفيض تدريجياً بمعدل ٢٠٪ مثلاً سنوياً ولعدة خمس سنوات ورفع الاجور بنفس النسبة خلال نفس المدة، نأمل ان يتحقق في

نهايتها التوازن والتكامل بين الحمولات والاجور والطرق وكذلك القدرة على التنافس مع الآخرين في المنطقة...

وفي الختام فإني وان كنت مع رفض القاسيون للمؤقت رقم ١٩٨٩/٢ للمسيرات الواردة في قرار لجنتي مجلس الامة القانونيين، الا انني ادعو الحكومة ومجلس الامة الى الاسراع في حل المشكلة التي وقعت ووقف تداعياتها السلبية، وعدم الكيل بكياليين مختلفين في نفس الموضوع، فالصهايرج التي تنقل النفط وثاقلات شركة البوتاس الى العقبة لا تخضع واقعياً لخطوط نظام ٨٣/٣٦، لعل الحل يكون باعطاء الضوء الاخضر للحكومة من قاعلة ان الضرورات تبيح المحظورات لاستصدار قرار من لجنة الامن الاقتصادي لمعالجتها فوراً، او قيام الحكومة وعلى جناح السرعة بتعديل المادة ٢٠ من قانون السير المعمول به رقم ١٤/١٩٨٤ في ضوء روح المادة الثانية من القانون المفروض ٢/١٩٨٨. او في ضوء البديل ب الذي ذكرت وهو التطبيق التدريجي لتخفيض الحمولات ورفع الاجور.

والا ما فائدة النظام رقم ٨٣/٣٦ اذا تعطل الاقتصاد بسبب ولماذا نحاصر انفسنا؟ ولماذا تشق الطرق وتعيد اذا كانت لا تخدم الاقتصاد؟ وما قيمة الاقتصاد اذا لم يضمن الطرق التي يتحرك عليها؟

مكتبة

جدول مقارنة بين الحمولات المحورية حسب نظام ٨٣/٣٦
وقرار لجنة الامن الاقتصادي ٨٨/٤

الشاحنات والمحاور	الحمولات حسب قرار لجنة الامن الاقتصادي ٨٨/٤	الحمولة الصافية بالطن	الوزن الاجمالي بالطن	الحمولة الصافية بالطن	الوزن الاجمالي بالطن	النسبة المئوية للاختلاف
شاحنة ونصف مقطورة ستة محاور	٧٦	٥٤	٥٠	٢٨	٥١٠٨	
شاحنة ونصف مقطورة للرأس	٦٦	٤٥	٤٦	٢٥	٥٥٠٦	
شاحنة ونصف مقطورة خمسة محاور	٦٢	٤٢	٤٤	٢٤	٥٥٠١	
شاحنة ونصف مقطورة اربعة محاور	٥٥	٣٧	٤٠	٢٢	٥٠٩	
شاحنة ونصف مقطورة ثلاثة محاور	٣٥	٢١	٣٠	١٦	٢٧٦	
شاحنة ونصف مقطورة خمسة محاور (دندل غير عامل)	٦٣	٤٢	٤٤	٢٣	٥٤٠٨	
شاحنة بثلاثة محاور ومقطورة	٥٧	٣٧	٤٨	٢٨	٢٧٥٠٧	
شاحنة بمحورين ومقطورة بمحورين	٥١	٣٥	٣٦	٢٠	٥٠٧	
شاحنة بثلاثة محاور	٤٠	٢٨	٣٠	١٨	٢٦٤	
شاحنة بمحورين	٢٧	١٧	٢١	١١	٢٤٠٧	

حسي عايش
مجلس الاعيان
١٩٩١/٢/١٢

السيد نذير رشيد: سؤال لدولة الرئيس
وسؤال لمطوقة المقرر دولة الرئيس ذكر انه هناك
قانون جديد يجري اعداده وفيه هناك مجال
لإعطاء معلومات اكثر عن الموضوع؟
السؤال الثاني لمطوقة المقرر هل تنقيد
الدول المجاورة بالحمولات المحورية التي تقرها

دولة رئيس المجلس: الآن هل يعني
المجلس الكريم إضافة المقرر من جلالة القانون؟
الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: اذا كان هناك أي
ملاحظة على أي مادة يمكن ان نبحثها. الأستاذ
نذير رشيد.

يكون هناك موازين على الحدود ويطبق القانون
على الجميع وعلى الشركات كالمسئ
والقوسفات.

البيتاس مطبقة لأن شاحنات المواصفات
في الشحن هي ضمن الحمولات المحورية وأذكر
ان جميع الترانزيت التي يأتي من الخارج خاصة
من الدول الأوروبية هو مطبق في تلك الدول
جولات بحرية دقيقة والناس اعتادت ان تضع
في السيارة التي حولتها ركاب تضع ه ركاب
ليس ٧ كل واحد بمقعده كذلك الحمولات كل
محور عليه حل جميعها تنقيد والحكومة فرضت
الموضوع واستدعت خبراء من السويد وضمت
تقارير واسعة وبالله التكليف على اساس
تأثيرها على الطريق ومن الذاكرة اذا كانت
الحمولة المحورية ١٨ طن يجب ان تكون ١٢ طن
او ١٣ أنه اذا مرت الشاحنة وهي عملة ١٨ طن
كانه مرت ٣٢ شاحنة على هذا الطريق بالإضافة
الى مواصفات الجسور انه ينزل كل سنة ٣٠٢ ملم
من ثقل هذه الحمولات لانه مصمم على وضعية
خاصة لحمولة السيارة ولكن الآن غير موضع
دقيق والشركات لم تحضر نفسها لهذا الموضوع
ولكن الناحية الانشائية أنه يوجد فائض
بالشاحنات وليس نقص لأن شاحناتنا مقيمة
الحركة أصبحت ولكن مقابل النقل بالصهاريج
الصحيح متجاوزين قليلاً الحمولات المحورية
على الطرق. القانون موجود. عفواً لأنني قلت
تعديل القانون وهي دراسة لتطبيق القانون
وإعطاء المثل حتى نرى ما هي أفضل السبل وما
هو المثل الذي أتى في ١/١ لأنه أن في طرف غير
عادي لو كان عادي طبق وانتهى وشكراً.

الحكومة الأردنية عندما تعبر مركباتها أراضي
الملكه؟ وشكراً.

دولة رئيس المجلس: أنا سألت معالي
وزير الأشغال عن الشاحنات الغير الأردنية
بمضمون الحمولات المحورية على الطرق
الأردنية، قال ليس لدينا أي مخالفة من أي
شاحنة عربية او اجنبية المخالفات تتم داخل
الأردن بسبب وجود هذا القانون.

السيد نذير رشيد: انا عندي معلومات
مؤكد بان هذا القانون لا يطبق فقط يطبق على
الشاحنات الأردنية ولا يطبق على الشاحنات
السورية مثلاً ولا على الشاحنات التي يملكها
أردنيون لديهم غير اجنبية أنا متأكد من ذلك
ولوجود معالي الوزير ان يتأكد شكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس
الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: الواقع القانون غير
مطبق لا على الشاحنات الأجنبية ولا على
الشاحنات الأردنية، الجهتين الآن في قرار لجنة
امن الاقتصادي لتأجيل تطبيق القانون صدر سنة
١٩٨٨ وأجل الى ١٩٩١/١/١ أنا لم احب ان
ادخل بالتفاصيل وورد في قرار لجنة الامن
الاقتصادي ان هناك تنزيل سنوي للحمولات
للضرورة بموجب اتفاقيات بين الحكومة
وأصحاب الشاحنات أن يكون السداد تدريجي
لكن حتى التزليل التدريجي لم يحصل تحت الأمور
كما هي: أنه ليس أحد بتقيد بالحمولات
الموزونة، طبعاً عندما يتنقذ القانون سواء كانت
الشاحنات داخلية او ترانزيت او مباشرة للأردن

هكذا هو الوضع

بالحمولات المحورية اذا اردنا الدخول في التفاصيل انا عندي قائمة باللدول المتحضرة والحمولات المحورية المقررة عندها هو اقل مما هو مقرر في المحمولات المحورية في الأردن في الوقت الحاضر. ولذلك أترشح التصويت على هذا القانون ورده كما قررت اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على رد هذا القانون ورفضه؟

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون كما رفضه المجلس.

دولة رئيس المجلس: تفضل سعادة المقرر.

السيد المقرر: البحث في هذا الموضوع يعود لتنظيم المخالفة الدستورية، أولاً كان الاجراء الذي اتخذته الحكومة آنذاك لا يستند لمبررات لا دستورية ولا قانونية وعندما شمرت بخطأها بعد ان قامت عليها الدعاوي اصدرت هذا القانون لتحمي نفسها من المحاكم ولذلك قيدت حق الناس في مراجعة المحاكم حتى أن القانون نص على عدم سماع الدعوة القائمة وهذا يخالف أبسط المبادئ الدستورية التي تحرم الناس من حق مراجعة المحاكم. أما ما يتعلق

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قانون (٢) لسنة ١٩٨٩ قانون المحمولات
المحورية للمركبات

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون المحمولات المحورية للمركبات لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ ١٩٨٩/١/١.

المادة (٢) على الرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من وزير المالية ووزير الداخلية ووزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل والاتصالات أن يزيد لمدة مؤقته في حالات ذات طبيعة استثنائية خاصة المحمولة المحورية المحددة للمركبات بموجب التشريعات المعمول بها وذلك مقابل غرامات تموينية يحددها بقرار يصدره هذه الغاية ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة للمصلحة العامة.

المادة (٣) تعتبر المبالغ التي فرضت على الزيادة في الجمولة المحورية للمركبات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠ أو التي فرضت أو استوفيت للسبب نفسه قبل ذلك التاريخ قانونية وصحيحة من جميع الوجوه باعتبارها غرامات تموينية تحققت للخزينة العامة بموجب هذا القانون، ولا تسمع أي دعوى لدى أي محكمة سواء كانت للمطالبة باسترداد ما دفع منها أو بمنع المطالبة بها أو كانت حول قانونية المطالبة بها أو دفعها، وترد أي دعوى اقيمت بذلك قبل العمل بهذا القانون وذلك في أي مرحلة وصلت إليها أمام المحكمة.

المادة (٤) يترتب على أي شخص طبيعي أو معنوي استوفى أو تسلم بأي صفة قبل العمل بهذا القانون أو بعده من شخص آخر أو من أي جهة أخرى أي مبلغ من الغرامات التعويضية المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون أو استحق عليه هو مثل ذلك المبلغ ولم يكن قد سدده عند العمل بهذا القانون أن يرده إلى الخزينة العامة أو يدفعه لها حسب مقتضى الحال باعتباره حفا لها، وذلك خلال (٣٠) يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون، ولكل من وزير المالية ووزير النقل والاتصالات اجراء الاتفاق مع أي شخص على الطريقة التي تمكنه من رد أو دفع المبلغ المترتب بلمته من تلك المبالغ وبالشروط التي يراها مناسبة.

المادة (٥) تعتبر المبالغ التي يتقرر دفعها أو يحكم بها بمقتضى هذا القانون أو بموجب أي اجراء يتخذ لتنفيذه من الاموال الاميرية ويتم تحصيلها وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (٦) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: أكمل السيد المقرر.

السيد المقرر:

٢ - ثلاثة القسار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، المتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩.

قانون محكمة العدل العليا

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار رقم ٤٤

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي، وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيدان، وأصحاب الدولة والمعالني الأعضاء السادة:

احد عبيدات، الدكتور خليل السالم،
عمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي، الدكتور
اسحق الفرخان، محمد عودة الفرخان، طارق
علاء الدين، أمين شقير، حسني عايش.

وذلك للنظر في القانون المؤقت رقم (١١)
لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا، المحال
الى اللجنة لدراسة واعطاء القرار المناسب
بشأنه.

قامت اللجنة بدراسة ومناقشة القانون في
التواريخ التالية:

١٩٩٠/٨/١٢	١٩٩٠/٨/٢٧
١٩٩٠/٩/١	١٩٩٠/٩/١١
١٩٩٠/٩/١٢	١٩٩٠/١٢/٨
١٩٩٠/١٢/١١	١٩٩٠/١٢/١٥
١٩٩٠/١٢/١٦	

وقد حضر جانباً من اجتماعات اللجنة
كل من أصحاب المعالي والمطرفة: نائب رئيس
الوزراء، وزير الداخلية السيد صال مساعدا
وزير العدل السيد يوسف المبيضين ورئيس
محكمة العدل العليا السيد رفعت شموط.

كما شارك أيضاً من الاعيان اصحاب
المعالي والسعادة السيدة ليل شرف والدكتور
سعيد النل والدكتور كمال الشاعر.

وبعد المناقشة والمداولة في مواد القانون
والتعديلات التي اجراها مجلس النواب عليه،
قررت اللجنة ما يلي:

المادة ٤٤

الموافقة على مطلع المادة والفقرة (أ) منها كما
وردت في القانون المؤقت.

- وكذلك الموافقة على الفقرة (ب) كما
وردت من مجلس النواب مع اضافة ما يلي
اليها:
(او وظيفة قضائية بالقوات المسلحة او
الامن العام) بعد عبارة (او الدوائر
الحكومية المدنية) مباشرة.
اما الفقرة (ج) فقد وافقت اللجنة عليها
كما وردت من مجلس النواب وينصها
الوارد بالقانون.

- الموافقة على الفقرة (د) بنصها الجديد كما
وضعه مجلس النواب مع شطب كلمة
(وقد) والاكتفاء بحرف (و).

المادة ٤٥

قررت اللجنة اعادة صياغتها من جديد
وعلى النحو التالي:

المادة ٤٥ أ

تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة
الادارية تشكل من رئيس يكون بمرتبة قاضي محرز
ومساعد له او اكثر- ويشترط في من يعين مساعدا
لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او
ينقل الى هذه الوظيفة:

١. ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل
عن عشرة سنوات.
٢. اشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى
الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية او
وظيفة قضائية في القوات المسلحة او الامن
العام مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة.
٣. او عمل في القضاء والمحاماة مدة لا تقل
عن عشرة سنوات.
٤. او مارس المحاماة مدة خمس عشرة سنة

على الأقل.

الفقرة «ب»

يمثل رئيس النيابة العامة الادارية او من
يفوضه من مساعديه خطيباً اشخاص الادارة
العاملة لدى محكمة العدل العليا في الدعوى،
سواء اكانوا مدعين او مدعى عليهم، وفي جميع
اجراءاتها ولاحر مرحلة من مراحلها.

المادة ٤٦

الموافقة على النص الذي ورد من مجلس
النواب.

المادة ٤٧

الموافقة عليها كما وردت من مجلس
النواب.

المادة ٤٨

الموافقة عليها كما وردت من مجلس
النواب.

المادة ٤٩

قررت اللجنة اجراء تعديل النص الوارد
من مجلس النواب وصياغته على الشكل التالي:
اولاً: شطب مطلع الفقرة (أ) منها واعادة
صياغته على النحو التالي:

٤٩ أ

تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في
الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بما
يلي:

ثانياً: شطب البند (١) منها والاستعاضة
عنه بالنص التالي:

١. الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات
التالية:

البلديات، غرف الصناعة والتجارة،
والنقابات والجمعيات والزواي المسجلة
في المملكة.

اسباب التعديل هي:

١. هو ان يصحح الطعن بنتائج انتخابات
الهيئات المذكورة من اختصاص محكمة
العدل العليا، وان لا يشاركها القضاء
العادي بهذا الاختصاص من منطلق
توحيد واناظته بالقضاء الاداري.
٢. يعني الطعن بنتائج الانتخابات ان
القرارات الادارية التي تتخذ في
الاجراءات السابقة لعملية الانتخاب او
المهدة لها، لا تكون لوحدها عل طعن
ولكن لا يستبعد الاستناد اليها في الطعن
المشار اليه في البند الأول.

٣. اما الاجراءات السابقة لانتخابات
والمهدة لها التي فصل فيها القضاء فهي
مكتسبة صفة القضية المقضية ولا يقبل
تقاضيها عملاً بالمادة (٤١) من قانون
البنات.

٤. اخذاً بمبدأ حصر انتخابات الهيئات التي
يجوز الطعن بها لدى محكمة العدل العليا
بتحديد اختصاصاتها وليس اطلاقها لكي
لا يمتد الطعن الى امور غير مقصودة
بالنسبة لاطلاق النص الوارد في المشروع
(وفي سائر الطعون الانتخابية).

٥. المحادات الجمعيات او النقابات هي من
مجالس هذه الهيئات بحسب نص قانون
كل منها ولذلك فان انتخاباتها مشمولة
بالنص.

٥٠٠-١٠٠٠

ثالثا: شطب العبارة التالية من آخر البند (٢) وهي (أو أي قرار اداري نهائي من شأنه ان يمس حقوق الموظف او مركزه الوظيفي).

رابعا: الموافقة على نصوص البند (١٠٠٨٠٦٠٥٠٤٠٣) كما وردت من مجلس النواب.

خامسا: شطب البند (٧) والاستعاضة عنه بالنص التالي:

٧ - الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت مخالف للدستور أو نظام مخالف للقانون أو الدستور.

سادسا: شطب البند (٩) اذ أصبح لا حاجة له ولا لزوم.

سابعاً:

١. اما الفقرة (ب) من هذه المادة الواردة من مجلس النواب فقد قررت اللجنة اجراء التعديل عليها والاستعاضة عنه بالبند التالية:

١١. الطعن في أي قرار اداري نهائي حتى لو كان محصنا بمقتضى القانون الصادر بمقتضاه.

١٢. الطعن في أي قرارات نهائية صادرة عن جهات ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التوثيق والتحكيم في منازعات العمل (وسيماد النظر في التقييم من جديد).

٢. اما الفقرة (ج) الواردة في هذا المادة من

مجلس النواب، فقد قررت اللجنة شطبها والاستعاضة عنها بالنص التالي واعتبارها فقرة (ب).

ب - تختص المحكمة في طلبات التعمويض عن القرارات والاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة سواء رفعت اليها بصفة أصلية أو تبعية.

٣. قررت اللجنة وضع نص جديد تحت فقرة (ج) على النحو التالي:

ج. ١. لا تختص محكمة العدل العليا بالنظر في الطلبات او الطعون المتعلقة بأعمال السيادة.

٢. لا تقبل الدعوى المقدمة من اشخاص ليست لهم مصلحة شخصية.

٤. اما بالنسبة للفقرة (د) الواردة من مجلس النواب، فقد قررت اللجنة شطبها ووضعت اسباباً توضيحية لهذا الشطب وهي:

اسباب شطب الفقرة (د) من المادة (٩) الواردة من مجلس النواب:

لقد عين الدستور الاردني اختصاص كل سلطة من سلطات الدولة اذ أنشط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك واناط السلطة التنفيذية بالملك، ويتولاها بواسطة وزرائه وفق احكام الدستور، وولى المحاكم السلطة القضائية (انظر المواد ٢٤-٢٧ من الدستور).

وكذلك عين في المادة (٩٩) انواع المحاكم

كما قررت اللجنة شطب الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بالنص التالي:

ج - تقبل دعوى الطعن بالقرارات الادارية المقدمة في أي وقت دون التقيد بأي ميعاد.

المادة ١٣٥

الموافقة عليها كما وردت بالقانون المؤقت مع اضافة العبارة التالية على مطلعها:

«مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا القانون».

- وكذلك الموافقة على قرار مجلس النواب بشطب الفقرة «ج» منها.

المادة ١٤٥

الفقرة «أ» شطب عبارة (التي تقام لدى المحكمة) الواردة في مطلعها.

الفقرة (ب) اضافة عبارة (او التي بعد عبارة (واستعمالها الخاص) مع شطب حرف (د).

ثم قررت اللجنة اضافة فقرة جديدة تحت حرف «ج» بالنص التالي:

ج - مع مراعاة ما ورد في المادة (١٠٨) من قانون اصول المحاكمات المدنية، لرئيس المحكمة أن يطلع على المستندات والملفات التي اصدر رئيس الوزراء بشأنها شهادة بأن انشاءها يضر بالمصلحة العامة ليقرر رئيس المحكمة ما يراه مناسباً بشأنها.

للمشار اليها على سبيل الحصر وهي المحاكم النظامية والمحاكم الدينية والمحاكم الخاصة، ولوجب بالمادة (١٠٠) من الدستور انشاء محكمة عدل عليا يتضح مما تقدم ان نصوص الدستور لا تحول أي سلطة فعلاً السلطات الثلاث ان تبادر الى احدث محكمة دستورية بل على العكس من ذلك نص في المادتين (١٢٢ و ٥٧) على انشاء المجلس العالي واناط به صلاحية تفسير الدستور، ومن مقتضيات تفسيره بيان مدى معارضة القانون بمعناه العام للدستور وتقرير عدم دستوريته كما هو مبين في قراره رقم (١) لسنة ١٩٦٥. لذا فان النص على تخويل محكمة العدل العليا صلاحية تقرير دستورية القانون لا يبطال مفعوله بخالف الدستور الأمر الذي استدعى الغاء الفقرة المشار اليها آنفاً.

المادة ١٠٥

قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت بنص مجلس النواب.

المادة ١١٥

قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي:

١١ - يعتبر في حكم القرار الاداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار او امتناعها عن اتخاذه، اذا كان يشترتب عليها اتخاذه بمقتضى التشريعات المعمول بها.

المادة ١٢٥

قررت اللجنة الموافقة على التعديل الوارد عليها بالفقرة (أ) من مجلس النواب باعتبار المدة (٦٠ يوماً) وإيقاعها (٣٠ يوماً) في الفقرة (ب) كما وردت بالقانون المؤقت.

مكتبة

المادة ١٥٥
قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي:
يقدم استدعاء الدعوى الى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون ويعدد آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعى ضده او ضدهم اذا كانوا اكثر من واحد ويكتفي بتقديم نسخة واحدة للمستدعي ضدهم اذا كانوا من غير اشخاص الادارة العامة الحكومية الذين يتوب عنهم عام واحد.

المادة ١٦٥
قررت اللجنة شطب العبارة التالية من آخرها (العمول به والجداول الملحق به ووفقا للاحكام الواردة فيها).

المادة ١٧٥
الفقرة ١٥٥ قررت اللجنة اجراء التعديل التالي عليها:
- شطب عبارة (للمدة التي يراها مناسبة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية:
«لمدة لا تقل عن يوم واحد ولا تزيد على عشرة ايام».

وكذلك اضافة العبارة التالية:
«تبليغ الطالب» بعد عبارة (من تاريخ) الواردة في آخر سطر لما لتصبح (من تاريخ تبليغ الطالب).

والموافقة على الفقرة (ب) كما وردت بنصها من مجلس النواب.

والموافقة على الفقرة «ج» كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية من آخرها وليحق له الاستناد اليها كيبينات في الدعوى).

والموافقة على الفقرة (د) كما وردت بالقانون المؤقت والفقرة الجديدة (هـ) كما وردت من مجلس النواب.

المادة ١٨٥
والموافقة على الفقرة (أ) منها كما وردت بالقانون المؤقت ومن مجلس النواب وشطب الفقرة (ب) حيث لا لزوم لها اذ ان المحكمة تبت في الامور الواقعية المقدمة اليها وفق الاصول.

المادة ١٩٥ الفقرة ١٩٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب، مع شطب العبارة التالية من آخرها:
(الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك).

كذلك قررت شطب الفقرة (ب) منها كما وردت من مجلس النواب والموافقة على بقاء نصها كما وردت بالقانون المؤقت.

المادة ٢٣٥ الفقرة ٢٣٥
قررت اللجنة تعديل الفقرة ٢٣٥ وذلك بشطب العبارة التالية منها (للمحكمة وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها، في هذا القانون بما في ذلك تقديمها خلال المدة المحددة لتقديمها وان يدفع رسما عنها بمعدل مثلي الرسم المدفوع عن الدعوى السابقة على ان لا يزيد على الحد الاعلى للرسم المقرر للدعوى التي تقام لدى المحكمة).

الفقرة «ب»
قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي:
ب - اذا لم يحضر المستدعى ضده في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون علم مشروع، فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على انه يحق له ان يحضر في جلسات المحاكمة التالية:

المادة ٢٦٥
الفقرة (أ) الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب. أما الفقرة (ب) فقد قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي:
ب - يكون حكم المحكمة في أي دعوى تقام لديها قطعيا ولا يقبل أي اعتراض او مراجعة بأي طريق من الطرق وتكون الصورة التنفيذية للاحكام الصادرة بالالغاء مشمولة على الصيغة الآتية:
على الجهة المحكوم ضدها تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه. اما الاحكام الاخرى فتكون صورتها التنفيذية مشتملة بالصيغة الآتية:
على الجهة التي يتناط بها التنفيذ ان تبادر اليه متى طلب المحكوم له منها ذلك، وعلى السلطات المختصة ان تدين على اجراءه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك.

المادة ٢٧٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وبالقانون.

المادة ٢٨٥
والموافقة عليها مع شطب العبارة التالية من آخرها.
«ويعتبر أي طلب يقدم في أي وقت من الحالتين اسقاطا نهائيا للدعوى».

المادة ٢٩٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وبالقانون.

المادة ٣٠٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وبالقانون.

المادة ٣١٥
قررت اللجنة شطبها لعدم الحاجة اليها.

المادة ٣٢٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وبالقانون.

المادة ٣٣٥
والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وبالقانون.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الأمة «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي
دولة رئيس المجلس: اذا سمحت هذا القانون كما رأيتم ان اللجنة القانونية استقرت في بحثه ومناقشة ٩ جلسات وهو قانون هام وواسع وكبير لدينا قانون بسيط جداً هو إتفاقية القرض الأجنبي الفرنسي السلي له صفة الاستئجال.

هكذا من العدل

السيد المقرر : سيدي الرئيس نقطة نظام لما شرعنا في قراءة قانون كان له صفة الاستعجال يستعمل بأن يوضع في الجدول قبل القوانين أما ان تقدم قبل قانون قرأناه فلا يجوز هذا الذي أراه.

دولة رئيس المجلس : الحقيقة دولة رئيس الوزراء ورئيس المجلس والسادة الوزراء لديهم ذهب الى المطار لاستقبال رئيس دولة وقد لا تستغرق الجلسة طويلاً وفقاً يكفي لدراسة هذا القانون وإقراره أريد ان استسمحكم والقرار للمجلس. السيد حمد.

السيد حمد الفرعان : القانون الثاني الاتفاقية قصير المدى في النقاش وهذا طويل المدى في النقاش ما تفضل به مقرر اللجنة القانونية صحيح قانونياً واقترح ما يلي : أقترح على المجلس أن يقرر تأجيل النظر في قانون محكمة العدل لمدة تكفي لاعطاء فرصة للنظر في الاتفاقية اذا حصل هذا فهو قانوني.

دولة رئيس المجلس : المقرر قرأ القرار والتوصية ولم يدخل في القانون ولم تأتي لاعفاه من ثلاثة القانون. أستاذ خليل.

الدكتور خليل السالم : موضوع هذا القانون لا ينتهي بتصويت هذه الجلسة انا ثنيت على اقتراح الأخ يقول القرار الذي أصدرته اللجنة القانونية علماً أن هذا القانون لا تنتهي دراسته في هذا المجلس بحكم التعديلات الكثيرة. ولربما تجتمع اللجان القانونية في المجلس دون ان يجتمع المجلسين وتحصل سابقة قانونية ويخضع القانونيون الخلاف فيها بينهم، اختصاراً للوقت أرى أن نقبل هذا القرار بعد

هذه الدراسات الطويلة علماً بأن القرار ليس نهائياً.

السيد المقرر : هناك اعتراضات شكلية في هذا اذا قبل المجلس قبول البحث في هذا القانون عندها في اعتراضات في اللجنة التي اشتركت فيها وقدمت اقتراحاً مكتوباً ووزع على السادة الاعيان مع القانون لا يجوز ان سن قانون يناقض قانون أقرناه في جلسة سابقة والبحث فيه سيطول.

دولة رئيس المجلس : هل يرى الاخوان نظراً للأسباب التي ذكرت ان قانون تصديق الاتفاقية بين الأردن وفرنسا هو قانون يتناقض لأنه ثلاث مواد هل يرى المجلس اعطاء صفة الاستعجال وان يأتي مقرر اللجنة المالية لبحث هذا القانون ونعود لمحكمة العدل؟ الأستاذ حمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني : يا سيدي نحن صوتنا على القانون إما ان يقرر وأما لا.

دولة رئيس المجلس : اذا لدي اقتراح آخر، الأستاذ المقرر، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء : في الواقع أنا أعرف أن التصويت على القانون مادة مادة لا يجوز التصويت عليه إجمالاً لتقرير أعرافنا ودستورنا نص أن يكون مادة مادة ولو يراد اعادته الى مجلس النواب هكذا النص هو اسلم وأخف شغل وأخف... الخ

وخاصة في قرار مخالفة أيضاً.
دولة رئيس المجلس : أستاذ كمال الشريف.

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية في مجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٢/١٩، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة اعضاء اللجنة السادة:

الدكتور صبحي امين عمرو - محمد رسول الكيلاني - جمعه حمد - الحاج محمد علي بدير - حمد الفرعان - الدكتور كمال الشاعر - ابراهيم تقي الدين.

للنظر في مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية لسنة ١٩٩٠ والمحال اليها من مجلس الاعيان بصفة الاستعجال، للدراسة واعطاء القرار المناسب بشأنه.

وبعد المناقشة والمناقشة في مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب بصفة الاستعجال.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المالية

السيد كامل الشريف : قرار اللجنة انه لا يتفق تماماً مع قرار مجلس النواب هناك بعض مغالطات ومن الواضح ان نقراً المواد في مجلس الاعيان ويتفق عليها حتى يصوت عليها مادة مادة حتى تذهب من مجلس الاعيان وهي مقرة من المجلس وليست موضع خلافات بين اعضاء المجلس وبما أنه يأخذ وقت أرى ان جدول الأعمال لا يحكم الناس، انا أرى انه اذا كان موضوع الاتفاقية لا يحتاج الى وقت والقرار منه لا أرى بأس بذلك ثم نعود الى هذا القانون، شكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس : اذا المقرر والاخوان توجهوا الى تصديق الاتفاقية وشكراً يا ابو محمد تفضل الدكتور خليل.



الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية : قرار اللجنة المالية رقم ٤.

هكذا في الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون تصديق اتفاقية قرض بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
والحكومة الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها.
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون. ١٩٩٠/١٢/١١

بروتوكول مالي خاص بين
حكومة المملكة الهاشمية
وحكومة الجمهورية الفرنسية
يتعلق بدعم ميزان المدفوعات

توطيدا لروابط الصداقة التقليدية التي تربط بين السندس. في ظل الظروف المؤثرة على الاقتصاد الاردني. فقد اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية على ابرام هذا البروتوكول.

المادة (١) قيمة وغاية الدعم المالي.
تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الاردنية قرض بعدد اقل قيمة (١٠٠) مليون فرنك فرنسي يستعمل في تمويل شراء بضائع وخدمات فرنسية.

المادة (٢) آلية الدعم المالي
يتم استعمال (٧٥) مليون فرنك فرنسي من قيمة هذا البروتوكول كحد اعل لتمويل البنك المركزي الاردني مقابل بضائع وخدمات دفعت اثمانها من قبل الاردن بعد تاريخ ١٩٩٠/٨/٢.

اما ال ٢٥ مليون فرنك المتبقية فتستعمل لتمويل بضائع وخدمات فرنسية طلبت قبل ١٩٩١/٥/٣١.

المادة (٣) الشروط الحاكمة للتسهيلات

يمنح قرض الخزينة الفرنسي لمدة (١٥) عاما متضمنا فترة امهال مدتها (٩٠) شهرا. وسيكون معدل الفائدة (١٥) سنوياً. وسيسدد القرض المذكور على (١٦) قسطا متساويا نصف سنوي. يستحق القسط الاول منها بعد (٩٠) شهرا من نهاية نصف السنة التي حصل فيها السحب الاول. تدفع الفائدة على اجمالي الرصيد القائم وتسري من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة الفرنسي وتسدد بشكل نصف سنوي.

وان اتفاقا بين البنك المركزي الاردني للمعين من قبل الحكومة الاردنية كعمثل ومندوب عنها وبين بنك الائتمان الوطني كعمثل ومندوب عن الحكومة الفرنسية. وسيحدد آلية تطبيق وسداد القرض.

المادة (٤) التنفيذ

لا يسمح باي سحب من قرض الخزينة الفرنسي بعد تاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ ولن يتم تحديد هذا التاريخ الا في حالة بروز صعوبات استثنائية وبموجب اتفاق خاص بين الحكومتين.

المادة (٥) عملة الحساب والسداد
سيكون عملة الحساب والسداد هي الفرنك الفرنسي.

المادة (٦) البضائع والخدمات المؤهلة للتمويل
يتم اعتماد البضائع والخدمات التي وقع الاختيار عليها ليتم تمويلها بموجب هذا البروتوكول بموجب رسائل متبادلة بين الممثلين الاقتصادي والتجاري للسفارة الفرنسية في عمان كعمثل عن السلطات الفرنسية وبالنسبة عنها وبين البنك المركزي الاردني كعمثل عن الحكومة الاردنية وبالنسبة عنها.

ان وجود اية متأخرات تعود الى قروض الخزينة الفرنسية او على اعادة جدولتها سيكون مانعا من تقديم التمويل المذكور.

المادة (٧) الضرائب
تعفى الحكومة الاردنية كافة الدفوعات من قسط وفائدة المتعلقة بالقرض المذكور من اية فرائض مالية او ضرائب.

المادة (٨) تاريخ النفاذ
يسري مفعول هذا البروتوكول حالما تقوم كل حكومة من الحكومتين المنتينين باصدار الاخرى باستكمال المتطلبات القانونية.

وشهادة على ذلك قام الموقعون اذناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول يتوقيع الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها.

مجلس الاعيان

وقعت في باريس من اربع نسخ اصلية باللغتين الانجليزية والفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

عن حكومة الجمهورية الفرنسية
رئيس مجلس النواب
د. عبدالمطيف عريبات

السيد المقرر: والسيرت التساؤلات التالية: اولاً: لم تحدد الاتفاقية بوضوح نسبة هل هي ١٥٪ او بالالف، ثانياً: لم يظهر للجنة تاريخ محدد لتوقيع الاتفاقية وموقعها، ثالثاً، هل وافقت الحكومة الفرنسية على الاتفاقية وتمت المصادقة عليها عند الجانب الآخر، رابعاً: لماذا لم يوضع نص بالعربية ليعتبر نصاً معتمداً ايضاً اما من حيث القرار النهائي للجنة فقد قررت اللجنة كما سلفت بالموافقة في قرارها على هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: استاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: اترح اعفاء المقرر من تلاوة الاتفاقية سنداً لاحكام المادة ٤٨، الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: الان سنسمع الرد من معالي وزير المالية على هذه النقاط.

معالي وزير المالية: شكراً دولة الرئيس مع الاسف سقط سهواً ان نسبة الفائدة ١٥٪ سنوياً ووردت في اللغة العربية ١٥٪ سنواً والمقصود ١٥٪ سنوياً الاتفاقية تم توقيعها



السيد حمد الفرخان: مجرد استيضاح ارجو ان يتمكن معالي الوزير من اعطاء الضوء لفهمه المادة السادسة نصها واضح لكن لماذا هذا النص؟ هل البنك المركزي الاردني يستطيع

تشمّل قروض التسليم وهناك قروض تجارية تكمل جزء من القروض التصديرية هناك جزء يسير من القروض ما يسمى بقروض الخزينة الفرنسية وهي قروض تنمية مجموع الارصدة القائمة منها هو فقط ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي اي حوالي ٤٠ مليون دولار ليس هناك اي متأخرات عليها جميع المبالغ المستحقة خلال سنة ١٩٩١ منها هو عشر مليون فرنك يعني حوالي مليون فرنك اي حوالي مليونين دولار ناقص وخمسة مليون لوالد، اي مليون دولار اي مجموع فقط ثلاثة ملايين وهذا الشرط لا يشكل اي عبء او اختناق في هذه الاتفاقية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: ما تفضل به من ايضاحات اقر ووافق عليه انما من ايضاحه اما السؤال التالي هل هناك مانع لدى الوزير امي مثلاً ان يعلمنا عن ٧٥ مليون التي تم الان اقتطاعها؟ ما نزع البضائع التي غطتها هذه ال ٧٥ مليون؟

دولة رئيس المجلس: معالي الوزير معالي وزير المالية: اخذ تبادل البضائع بين الاردن وفرنسا وتبين ان مستورداتنا العادية من فرنسا هي في حدود ٤٠ - ٥٠ مليون ديناراً ووجد انه في ظل هذه الخلفية بالامكان استيعاب ٢٠ مليون دولار من اصل هذه المستوردات دون اي اجراءات اضافية ودون فرض اي قيود او تغيير في النمط الاقتصادي السائد وهذا الذي تم فعلاً.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذاً الان نعود

تعيد البضائع الذي تحتاجه الاردن لما لم تعطى الصلاحية لتحديد هذه البضائع للبنك المركزي طمأن وزارة الصناعة هي التي تحدد البضاعة اللازمة او الغير لازمة.

السؤال الثاني لنفس المادة ٦ ان وجود اية تغييرات... الخ هل علينا الان متأخرات فيما يجب دفعه للحكومة الفرنسية من قروض يجب اعادة الجدولة ارجو للايضاح ان نفهم من معالي وزير المالية التعليقات.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: بموجب هذه الاتفاقية هناك وكيل وهو يحصل الاموال نيابة عن الحكومة الاردنية وهو سيقدم التوثيق وهو توثيق مصرفي هو افضل ان يكون البنك المركزي القروض ووكيل الحكومة في تمثيل الاتفاقية، البنك المركزي معني في قضية ميزان المدفوعات وهو الجهة الرئيسية التي تعد حسابات المدفوعات في الاردن وبالتالي هو قادر على تحديد احتياجات الاردن من السلع والخدمات ووكيل لا يعني انه سيتخذ القرارات كوكيل يراجع المواضيع يرى الاحتياجات ويراجع الجهات المعنية وينسق بينها ثم يذهب الى الجانب الفرنسي وفي حقيقة الامر ان الاجراءات المتعلقة ٧٥٪ من قيمة القرض قد اكتملت والتوثيق اكتمل وهناك اقرار اخر من مجلس الاعيان حتى تتم الاتفاقية لتعطى الى البنك المركزي والبنك المعني في فرنسا وبعد عقد الاتفاقية سيدفع لنا ٧٥٪ مقابل وثائق تم اعدادها سابقاً بالنسبة لموضوع المتأخرات القروض التي بيننا وبين الحكومة الفرنسية هي من ثلاثة انواع اولاً: هناك القروض التصديرية

مجلس الاعيان

لما اوصت به اللجنة بالموافقة على قانون تصديق الاتفاقية والاتفاقية نفسها هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم ونعمد الان الى قانون محكمة العدل باقي معنا ساعة معالي الاستاذ اكرم زعير.

السيد اكرم زعير: في اغاليط مطبعية تصب تفسيرها كما طبعت كلمة الحزينة مثلا على الاخوان يطالعوا البروتوكول فيجدوا ان الحزينة انقلبت الى شيء اخر، اعترف لكم انني لم افهم ما قرأت ولعل هذه علة اعتذر عنها قرأت مرتين واحاول ان افهم هذه الطباعة فلم استطع فهل لدولة الرئيس ان يوعز للمكتب ان يراجع النصوص قبل توزيعها.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية - تعجب الرشاد: دولة الرئيس ذكرت قبل قليل ان لي اعتراض على القانون وكما قره المجلس الكريم فيها يتعلق بالحمولات المحورية، وامل ان يرد هذا القانون ايضا لكن قبل ان ابدي رأيي اريد ان اذكر واقعة وهي انني كنت رئيسا لمحكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ويعتضى هذا القانون انتهى عملي بالمحكمتين لست متأثرا بنهايتها ولست اسفا وكما يذكر دولة الرئيس قال امامه قضاة محكمة التمييز ونحن في المجلس العالي انني صرحت قبل صدور هذا القانون بانني ساعزل العمل في القضاء ولذلك سايدي ملحوظة من حيث عدم قبول القانون ولان هذه

المسألة شكلية تسبق النظر في قرار اللجنة واذا سمحتم اتلوها او اوزعها على المجلس ابدت ذلك عند احالة القانون الى اللجنة القانونية وذكر انني سائيرها في اللجنة واثيرها عندما يعرض القانون على المجلس الكريم لكن حيا في اختصار الوقت ساوزع المذكرة واقول مختصرا، هذا القانون سبق وقدم كمشروع لمجلس الامة تنفيذا لوعده من حكومة سابقة سنة ١٩٨٥ وبقي للمشروع لمدة سنتين في مجلس الامة ولم ينظر به ولا ضالت الحكومة اذذاك ضرها في محكمة العدل العليا لالغاء قراراتها اصدرت هذا القانون لتتخلص من رئيسي محكمة العدل العليا والتمييز وهذه الغاية من هذا القانون المؤقت ومطلبي رده هو تقرير مبدأ ان تتولى السلطة التشريعية على السلطة القضائية ورغم ان دولة الرئيس وعد بان لا يصدر مجلس الوزراء هذه القوانين ولا يحصل بعض القرارات الادارية المبدأ لانه ليست كل الحكومات يا دولة الرئيس ووعده المبدأ بقرار لكل الحكومات اما من حيث اعترضني على القانون ما دام ان المادة ٩٤ من الدستور تنص على صلاحية مجلس الوزراء في اصدار قوانين مؤقتة اذا كانت هناك ضرورة او استعجال لتفقات لكن هذا القانون بقي في المجلس مدة سنتين اين الاستعجال حتى يصدر قانون مؤقت؟ وبعد ان يقدم لمجلس الامة لا تعود فيه صلاحية لمجلس الوزراء ليصدر قانون مؤقت لذلك اترح رد هذا القانون لانه يخالف للمادة ٩٤ من الدستور وساوزع عليكم المذكرة بهذا الخصوص.

ملحوظة

اثار مقرر اللجنة القانونية في مستهل

اجتمع اللجنة لدراسة القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩، قانون محكمة العدل العليا، المجمع القانونية التالية:

١ - سبق ان اودعت الحكومة مشروع قانون محكمة العدل العليا الى مجلس الامة قبل اصدار القانون المؤقت المشار اليه بمدة طويلة دون ان تشير تلك الحكومة الى ان هذا القانون ضروري ومستعجل الامر الذي تنتفي معه مسألة ضرورة اصداره كقانون مؤقت وفقاً للمادة (٩٤) من الدستور.

٢ - نصت المادة (١٠٠) من الدستور على ان تعين انواع المحاكم ودرجاتها واتساعها واختصاصاتها وكيفية ادارتها بقانون خاص على ان ينص هذا القانون على انشاء محكمة عدل عليا.

وبما ان القانون المقصود بهذه المادة هو الذي يصدره مجلس الامة وبمصادقة جلالة الملك، وهو خلاف القانون المؤقت المشار اليه في المادة (٩٤) سالفة الذكر.

وبناء عليه فان القانون المؤقت المشار اليه حقيق بالرد لمخالفته للدستور الا ان اكثرية اللجنة قررت السير بالنظر في القانون موضوعيا.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة احببت ان اوضح للمجلس الكريم ان سعادة المقرر ابدى هذه الملاحظة في اللجنة واللجنة لم تأخذ بها واعتبرت ان القانون يسير في طريقه الدستوري وثقنا له انه لا مانع ان يبدي هذه الملاحظة امام المجلس خارجة عن توصية اللجنة باعضائها



دولة السيد بهجت الطهوني: لا شك بان

القضاء يذكر للاخ نجيب بك بصمته القاهرة والميزة عندما كان رئيسا لمحكمة التمييز والعدل العليا وكذلك عندما ذهب الى تونس بالنسبة لاعطاء جامعة الدول العربية ايضاحات عن القانون المدني الاردني فهنا له سجل خالد بالنسبة كرجل قانون ورجل قضاء اما بالنسبة للقانون المؤقت محكمة العدل طبعاً هو موجود ولكن يذكر بعض اعضاء المجلس ودولة رئيس الوزراء مقرر بدران يذكر ايضا بان في مستهل المجلس السابق لمجلس الامة كان اعتراض على بعض القوانين المؤقتة بالنسبة للمادة ٩٤ وبالنسبة للضرورة فاعطى لمجلس الامة ومجلس الاعيان بخاصة بان الظروف والضرورة انما تقدرها الحكومة ولذلك اعتقد بان هذه القانون

محكمة العدل

انما هو تقدير من الحكومة الذي صدر قرار من مجلسنا مجلس الاعيان ولو عدنا الى قراراتنا لوجدنا بان هناك قرار اما انا شخصيا فاني اشارك ولكن لا تقف مشاركتي امام قرار اتخذته الاكثرية بان الحكومة هي التي تقدر الظروف وتتخذ القرارات وتتخذ التشريعات المؤقتة ولذلك ارجو من الاخ نجيب بك يقبل معنا هذا القانون المؤقت ونحن نسير الشورى والتشاور وراي الاكثرية هو الغالب.

دولة رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس وسعادة المقرر قبل بذلك.

السيد المقرر: شكرا على الاطراء الذي اصفاه دولة الزميل الفاضل باكثر مما استحقه وفيما يتعلق بقبول القانون بعد ان صوت المجلس لا يجوز لي ان اثير المسألة مرة ثانية لاني اقسمت ان انفذ احكام الدستور ولا اخالفه ولذلك قبلته راضيا لان ما تقرره الاكثرية هو ملزم للجميع اما فيما يتعلق بالاقترح فهو يتعلق بيندين.

دولة رئيس المجلس: بعد قراءة توصيات اللجنة ناتي للقانون، نعمني معالي المقرر من تلاوة القانون بكامله والان ناتي الى المواد التي دخل عليها تعديل وقرر على باقي المواد مورا.

السيد المقرر: المادة ٣ لم يجري عليها تعديل، اترح حذف الفقرة وهذه من المادة لانها منقطة بقانون استقلال القضاء.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان

السيد حمد الفرخان: يا سيدي اترجى في البداية ان لاتقع تحت اي انطباع بان القانون من

اهم القوانين لذلك لا نتسرع بسبب اعياننا او تعبنا او طول المدة يجب التمعن التام لانه قانون اعل محكمة في البلاد قانون الرقابة على السلطة الادارية هذه حقوق الناس والقانونيين يستطيعوا صياغة حقوق الناس ومن حق الناس عامة، اريد ان اسأل عن الفقرة ٣ وعندني ملاحظات الفقرة ٣ للمادة ٣ ب - تقول يتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاة كلمة عدد لا تحدد العدد المادة ٨ من نفس القانون تقول ان هيئة المحكمة تتألف من رئيس وقاضيين مجلس النواب عدل ذلك يقول رئيس واربعة قضاة اللجنة القانونية وافقت على مجلس النواب فاذا الحد الاقصى ٥ اذا اخذنا «ب» واختار المجلس القضائي ان يعين فقط ٣ قضاة ليس صحيح انا اعتقد ان هذا القانون يجب ان يكون بمثابة التحديد والوضوح وعدد القضاة هنا يجب ان يحدد في المادة «ب» واترك للقانونيين ان يقرروا ١٤، ٦، ٨، ٧ اما من عدد من القضاة ليس نسا قانونيا يقبله عقلي وضميري.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر

السيد المقرر: الفرق بين المادتين المادة ٣ والمادة ٨ هو ان عدد قضاة كل المحكمة هو المنصوص عليه في الفقرة «ب» من المادة ٣ وترك العدد تعيينه بحسب الحاجة بالموازنة لكل سنة بينا المادة ٨ انتمقاد المحكمة نصاها نصاب كل هيئة من هيئاتها تكون عدة هيئات اذا ليس هناك تناقض ما بين الامرين القول بعدم الاعضاء هو نص مرن يلبي الحاجة مثلا زادت عدد الدعاوى للمنظرة امام المحكمة هذا يعطي السلطة التنفيذية بان تزيد عدد القضاة وهذا

جلاري من زمان والفقرة «ب» تلي الحاجة ورة.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد

السيد حمد الفرخان: معلوماتي عن المرونة مثل معلومات مقرر اللجنة لكن انا غير قانوني ولكن اقرأ انا اعرف انه محكمة عدل عليا في بلدة ثانية عددة اعضائها بالتحديد ب ١١ لا يزيد واحد منهم الا عندما يستقيل او يموت احد تلك الدولة ليست متخلفة شرعيا وعندها مرونة، واحكي الان عن بلدنا لا اجد ان المرونة تستدعي ان ظروف الموازنة تجعل القضاة ٦ في احد السنين و ٢٢ رايي لا يناقض المرونة التي يطرحها المقرر اترح ان يتشاور هذا المجلس لإيجاد فرض لعدد قابل للتعديل اذا ارادت الحكومة زيادته بقرار ملحق اعتقد ان النص يكون من عدد من القضاة يمكن ان يجعلهم ثلاثة ويكونوا نفذوا القانون و ٣٣ ويكونوا نفذوا القانون مجلس الاعيان لا يجوز ان يترك مثل هذه الهالوة في قانون حاد لمحكمة معينة اترح ان يقرر القانونيون ما هو العدد الذي يقدره لهذه المحكمة كيداية لعل رئيس الوزراء يتصور واللجنة القانونية تناقش رايه ونحدد بوضوح عددا لهذه المادة.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء: هذا قانون سيدي

الرئيس اعطى صلاحيات موسعة لمحكمة العدل فمن الصعب من الان ان يحدد عدد القضاة في محكمة العدل وانما عادة بان النصاب الذي تنمقد به المحكمة هو الذي يحدد من ثلاثة او من الخ

دولة رئيس المجلس: سعادة العين المقرر

السيد المقرر: غيرت المحكمة العليا بان عزت ٢ ومات ٢ حتى تغيرت السياسة وقالوا هؤلاء يريدوننا ان نمارس الاقتصاد برأي القضاة هذه الدولة التي مارست على المحكمة العليا وغيرت اجتهادها بتغيير قضاها رغم ان التشريع لا يجوز عزل القاضي عندهم مها طال عمره.

الفقرة وهذه من حيث انشاء المحكمة لو رجعنا للمادة ٥ تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة اذا غطي التشريع من حيث مستهل المادة وهو تكرار لنصوص اخرى واذا الغينا الفقرة وهذه لم يخل القانون بل يكون منسجما مع قانون استقلال القضاء ولذلك اترح حذف الفقرة وهذه من المادة ٣.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

هكذا هو

على حذف الفقرة وهذه من المادة ٢٣

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: اكمل يا ابو محمد

السيد المقرر: المادة ٤ وافقت اللجنة على الفقرة ١ كما هي في القانون المؤقت اما الفقرة ب اقترحت اضافة ما يلي: او وظيفة قضائية في القوات المسلحة او الامن العام بعد عبارة او الدوائر الحكومية المدنية وفي اقتراحي طلبت ان تحذف هذه الاضافة السبب ان محكمة العدل العليا هي قضاء اداري وتحتاج الى خبرة والخبرة يمكن ممارستها عن طريق تطبيق القوانين في المحاكم العادية اما القضاء في المحاكم العسكرية ومحاكم الامن لا يطبقون الا قانون العقوبات قانون العقوبات العسكري او في بعض الاحيان قانون العقوبات المدني اذا هؤلاء لا يكتسبون خبرة تؤهلهم ليكونوا قضاة في محكمة العدل العليا التي هي ضمانات من ضمانات الحريات الحقوق في مراقبة القرارات الادارية لذلك اقتراحي هو الغاء هذه الاضافة واكتفي بما ذكرت.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم هذه الفقرة او وظيفة قضائية في القوات المسلحة او الامن العام اضيفت وراء كلمة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية فالمستشار القانوني ليحمل شهادة حقوق محوله ان يكون مستشارا قانونيا والوظيفة القضائية في القوات المسلحة او الامن العام يشترط بها ان يكون احد مشغليها



عاجزا بالقانون فاشترطت الفقرة ب اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية بالاضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا تقل مدة عن ٢٥ سنة على ان يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء مدة لا تقل عن ١٥ سنة فالقاضي العسكري عندما يكون عاجزا في القانون وعمل في المحاماة او القضاء مدة لا تقل عن ١٥ سنة ما هو المخول لان لا يكون قاضيا عدلا ويتمتع بنفس الامور وهو سبق ان درس هذا في الجامعة قبل ان يتولى الوظائف العسكرية كليا فارى ان يضيف وظيفة قضائية في القوات المسلحة والامن العام لانه تنطبق عليه الشروط ولا ارى ضرورة لشطبها لاحقاق الحق وشكرا.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم الذي ذكرته لا يتعارض مع ما ابداه الزميل الفاضل واوافقه على ذلك لكن الذي ذكرته يتعلق في الخيرة فقط، المستشار في الدوائر يستشار عندما تقام على تلك الوزارة او الدائرة

دولة رئيس المجلس: ونعود الان الى توصية اللجنة بقبول النص الذي وضعته وهو امام السادة الاعيان بالنسبة للمادة الرابعة استاذ حد.

السيد حمد الفرخان: يشعر الانسان بملل من نفسه انه يظل ان يثير نقاط هذه المادة اشعر بحيرة وعدم ارتياح واثير هذه الاسئلة للحكومة التي نصت المادة ولمجلس النواب الذي اقر واللجنة القانونية الخيرة عندي، ليس لدي اي ادعاء بمنطق قانوني ولا اعطي حق للحكومة ولا اللجنة حق تصفيف الكفاءات واعطاه معاملة شهادات واحدة تعادل التوجيهي واحدة تعادل مهندس... الخ. انبراسلة. السؤال الاول: لو فرضنا بالفقرة ٤ - ج هل العمل بالمحاماة ٢٥ سنة ان يكون مارس المحاماة مدة لا تقل عن ٢٥ سنة هل العمل بالمحاماة ٢٥ سنة تعطي الشخص حق ان يكون عضو في محكمة عدل عليا؟ هناك محامون تعرفونهم عملوا ٣٠/٢٥ سنة ولا تستطيع ان توكله بقضية مخالفة سيره هذه الفقرة تلغي اي شيء اسمه الكفاءة او الانتاج. انا ارحب على الفقرة ج يجب ان نحدد بشيء من الكفاءة عندما يأتي دكتور يعمل في احد الدول الاخرى وهو اقل خطر من القاضي يتقدم بامتحان للمجلس العلي الارضي حتى يتأكدوا انه يقرأ ورق هناك محامون لا يقرأوا ورق هذا الشرط سيصبح لي انا حمد الفرخان يوما ما ان استندعي الى المجلس القضاء واقول عينوني هائلة وهو ابن عمي او ابن خالي اذا كنت رئيس حكومة صار له ٢٢ او ٢٧ سنة عامي بهذه المدة لم يستطع ان يحصل اجرة مكتبه هذا السؤال الاول يجب ان نتوقف حتى نجيب عليه بمقالة.

دعوى لدى محكمة العدل العليا اذا يزاول البحث في القضاء الاداري بينا القاضي في القوات المسلحة والامن العام لا يزاول هذا النشاط ولا يكتسب هذه الخيرة وهذا الذي دعاني لاقول بحذف هذه الفقرة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور خليل السالم.

السيد خليل السالم: دولة الرئيس لي ملاحظتان ملاحظة خاصة وملاحظة عامة اما للملاحظة الخاصة فتتعلق بهذا النص اي اضافة وظيفة قضائية بالقوات المسلحة او الامن العام بعد الدوائر الحكومية المدنية للملاحظة العامة دولة الرئيس هو اننا عندما اعطينا المقرر من ثلاثة مواد القانون قلنا انه سنسحب المواد التي عليها اعتراض ليس من اعضاء اللجنة ولكن من اعضاء المجلس ولذلك المقرر يشرح قرار اللجنة ويدافع عنه لانه الغينا الفقرة ٥٥٥ باقتراح من المقرر والان تلغي احد قرارات اللجنة بناء على اقتراح المقرر واخشى ان تطول ويصبح في النهاية قرار اللجنة في حكم العدم ما دام الاقتراحات واردة من المنبر مع تقديراتنا واحترامنا لآخونا ابو محمد لكن النظام شيء حتى تنتهي بسرعة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر السيد المقرر: يظهر ان الزميل الكريم لم يقرأ الاقتراح الخطي الموزع على السادة الاعيان وهو مقدم مني كمضو في هذا المجلس والنظام يجيز ذلك اما خطيا او في الجلسة وهذا ينطبق على النظام كانه يطبق الثلث المتساوي الاضلاع والزوايا.

السؤال الثاني. عن الفقرة ١٥ حول معادلة الشهادات وهو شيء عجيب يجب اعادة المادة لاجتياز طريقة لادخال عنصر اسمه طريقة لقياس الكفاءة وليس لعدد السنوات يكفي اسئلة على هذه المادة.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: عندي اقتراح ان سعادة المقرر ان يجمع الاجوبة ليجيبها دفعة واحدة هذا الذي اقصد لاني رايت رفع يده، ثانيا في نص الفقرة وب «انا لم افهم هذه الاضافة اذا وضعت بهذا الشكل المادة لا تتسجم بالاضافة مع الاصل هنا واضح اشغل وظيفة مستشار قانوني في احد الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية بالاضافة للعمل في القضاء وممارسة المحاماة ٢٥ سنة على ان يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة اذا صفة عمل في القضاء والمحاماة هي قيد اضافي بالاضافة الى ال ٢٥ سنة فهي ١٥ سنة لانه هذا اسمه مستشار لم يشغل لا في القضاء ولا المحاماة هكذا افهم المادة وعندما اضيف عبارة او وظيفة قضائية في القوات المسلحة الى هذه المادة لم يصبح شرط كما ورد الشرط على المستشار اذا لم يكن هناك شرط ان يقال ١٥ سنة امضاها في القضاء لانه امضى في القضاء العسكري ١٥ سنة هل هذا هو المقصود؟ وهو التساؤل الذي اوردته سعادة المقرر بان القاضي العسكري لم يمارس الامور المدنية والقانون المدني اظن واضح تساؤلي.

الثانية فقط تصليح لمالي العين الاستاذ حمد انه يقول استاذ هناك فرق الاستاذ حتى يصل

مرتبة الاستاذية باعتقادي يحتاج الى ١٥ سنة ويقدم بحوث وتدرج في الجامعة ليس ٥ سنوات من دخوله الجامعة اخذ لقب الاستاذية حسب المفهوم الاكاديمي ودائما يكون شروط خدمة بالاضافة للشروط في الشخص المراد تعيينه في المحكمة ان يكون عنده كفاءة ونزاهة ولغ ولكن هذه المدة هي من قبيل وضع توازن بين القاضي الذي استمر الى ان وصل الى ٢٥ سنة وبين المحامي الذي عمل في القطاع الحر وشكرا.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر السيد المقرر: بالنسبة لسؤال سعادة الزميل الفاضل قانون القضاء يشترط فيمن تريد تعيينه بان يجتازوا الاكتفاء لانها مسؤولية قضائية القاعدة تقول بان القانون يؤدي في تطبيقه فاذا طبقه الكفو كان قانونا حسنا واذا طبقه المنحرف يكون القانون مهما كانت صياغته يكون قانونا منحرفا ولا يؤدي الغاية وليس بشرط ان تضع شروط من يعين في محكمة العدل العليا في قانونها لانه كما ذكرنا في المادة ٣ على ان يسري قانون استقلال القضاء على قضاة محكمة العدل العليا اما ما يتعلق في استاذ الجامعة انه اول ما يعين مقبوله؟ شكرا.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: اسمح لي دولة الرئيس ان اعيد سؤالي وطبقة المستشار قال ٢٥ سنة منها ١٥ سنة قاضي او محامي يعني لا تكفي المادة انه ٢٥ سنة مستشار اشترطت ١٥ سنة باضافة حسب موافقة اللجنة القانونية وظيفة قانونية بالقوات المسلحة او الامن الاعام سؤالي

الا يعني باننا اتفينا شرط مدة ١٥ سنة لشخص كان في القضاء العسكري ٢٥ سنة؟ السيد المقرر: الذي وضعوه بعد كلمة المدنية لتكون باقي الشروط ايضا يشترط توفرها في القاضي في الامن العام او القوات المسلحة بمعنى ان يكون مدة لا تقل عن ٢٥ سنة على ان يكون قد عمل في القضاء والمحاماة لا تقل عن ١٥ سنة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عماد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: القاضي في القوات المسلحة خدم ١٠ سنوات القضاء الوارد هنا هو الذي نص عليه قانون استقلال القضاء فيجب ان يكون في احد محاكم القضاء حسب المادة ٢ من قانون محكمة العدل فالوظيفة القضائية مثلا قاضي عسكري اشتغل ١٠ سنوات عليه ان يشغل اما ١٥ سنة محامي او ١٥ سنة في القضاء العادي لطبق عليه المادة.

انتهت الجلسة

دولة رئيس المجلس
احمد الموزي

امين عام مجلس الامة
صالح الزهبي

دولة رئيس الوزراء: انا مضطر اغادر.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة نفس الشيء والوزراء غادروا اذا ترلع الجلسة الى موعد آخر في الاسبوع القادم وفرغنا من المادة.

١٥٠٠